

الاقتصاد السياسي للتكامل الإقليمي العربي، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

الخبير الاقتصادي: د. إبراهيم نوار
مستشار سابق بالأمم المتحدة

مقدمة

تبدأ التجارة حيث ينتهي إنتاج السلعة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج، سواء كانت مادة خامًا تستخدم ضمن مدخلات الإنتاج، أو كانت سلعة وسيطة غير كاملة الصنع، أو كانت سلعة كاملة الصنع للاستهلاك النهائي. ومن ثم فإن الإنتاج سابق على التجارة وليس العكس. وفي هذا المقال فإننا ننطلق من هذه البديهية لفهم موضوع «التكامل» أو «الاندماج» الاقتصادي الإقليمي. ومن هذا المنطلق فإننا نحاول الإجابة على سؤال: لماذا لم تحقق تجارب التكامل الاقتصادي العربي النتائج المعلنة المرجوة منها؟

لقد بدأت تلك التجارب بعد الحرب العالمية الثانية مترافقة مع ثلاث ظواهر جديدة، الأولى هي موجة التحرر وطلب الاستقلال في المستعمرات أو أشباه المستعمرات التي كانت خاضعة كلياً أو جزئياً للدول الاستعمارية التقليدية، الأمر الذي يمنح الاستقلال الاقتصادي والتعاون الإقليمي قيمة كبيرة. الظاهرة الثانية كانت انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين يتبنى كل واحد منهما أيديولوجية نقيضة للأخرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، الأمر الذي جعل للنزعة الحمائية التجارية مكانة أساسية في سياسات كل من المعسكرين. أما الظاهرة الثالثة فكانت انهيار نفوذ الدول الاستعمارية القديمة رغم انتصارها على النازي، حيث خرجت من الحرب مدمرة سياسياً واقتصادياً تحتاج إلى إعادة البناء وهي لا تملك الموارد التي تمكنها من القيام به، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في موضع القيادة، و جعل التعاون الإقليمي شرطاً أساسياً من شروط إعادة البناء والنمو. وقد حمل طلب الاستقلال من جانب دول المستعمرات وأشباه المستعمرات في

طياته خطر الوقوع في فخ الاستقطاب بين المعسكرين المتنافسين؛ فحاولت بعض الدول المستقلة تجنبه بابتكار «طريق ثالث» تسير فيه لحماية نفسها من الخطر، بينما اختارت أخرى أن تسير في ركاب واحد منهما. أما الدول الاستعمارية القديمة التي دمرتها الحرب فإن المعضلة القاسية التي واجهتها كانت مهمة إعادة البناء ووضع إطار قوي لمنع الانزلاق إلى حرب جديدة بعد أن سقطت في حربين مدمرتين خلال ٢٥ عاما - مرة في عام ١٩١٤ إمتدت ٤ سنوات، ومرة في عام ١٩٣٩ إمتدت ٦ سنوات. وقد أتاحت خطة مارشال (١٩٤٨) لأوروبا الموارد المالية لإعادة البناء، بينما سعت القيادات الأوروبية الجديدة إلى وضع أسس لمشروع تكامل اقتصادي كبير يكون في حد ذاته رافعة تنمية وأمنية في وقت واحد يصل بها إلى تحقيق حلم إقامة «الولايات المتحدة الأوروبية». وهكذا بدأت تتبلور ملامح تيار اقتصادي جديد في العالم ينطلق من ترتيبات متعددة الأطراف عبر الحدود، تنشأ بقرارات سياسية، وليس من خلال التفاعل الحر لقوى السوق، من أجل تحقيق ودفع النمو الاقتصادي في العالم إلى آفاق جديدة من خلال إجراءات لتحرير التجارة وتعزيز الإنتاج، باستخدام قوانين السوق في الغرب، وسلطة الدولة المالكة لوسائل الإنتاج في الشرق.

وقد أثارت هذه الترتيبات نقاشاً مهماً على صعيد نظرية التجارة الدولية يرجع الفضل فيه إلى الاقتصادي الكندي المولد الأمريكي الجنسية جاكوب فاينر (١٨٩٢-١٩٧٠) الذي تولى تحليل الآثار المتوقعة لها على صعيد كفاءة الإنتاج ورفاهية الأمم. وتطور هذا النقاش الذي شارك فيه علماء كبار مثل جيمس ميد و ريشارد ليبسي وبيلا بالاشا ليضع أمام العالم معايير معرفية واضحة للعلاقة بين نظرية التجارة الدولية ونظرية الإنتاج، بهدف تعزيز فرص النمو، وتعظيم العائد من تخصيص الموارد، ورفع مستويات الرفاهية للدول المتعاقدة في ترتيبات للتكامل أو الاندماج الاقتصادي. هذه مقدمة لا بد منها لهذا المقال، الذي سنتناول فيه باختصار: محركات الطلب على التكامل أو الاندماج الإقليمي، وأهم المداخل لتحقيقه على ضوء التجارب المعروفة بما فيها التجارب العربية، والعملة والتقسيم الدولي الجديد للعمل من خلال سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains)، ونختم بتقييم أداء التجربة

العربية وكيف يمكن أن نتجنب فيما تبقى من القرن الحالي إعادة إنتاج القصور الذي عانت منه منذ منتصف القرن الماضي حتى الآن.

أولاً: محركات الطلب على التكامل الاقتصادي

يدفع الطلب على التكامل الاقتصادي محركات مختلفة قد تكون ذات طابع قومي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) أو إيديولوجي (منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل - الكوميكون) أو سياسي (الاتحاد الأوروبي) أو جغرافي (السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية - ميركوسور)، أو حتى ذات طابع ديني مثل الدعوة لإقامة ما يسمى (السوق الإسلامية المشتركة). وهناك أيضاً محركات أخرى للطلب على التكامل مثل تنمية الموارد المشتركة (اتفاقية التعاون لدول حوض النيل- إيجاد) واتفاقية التعاون لتعظيم العائد من الفحم والصلب (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب). وينشأ الطلب على التكامل أو الاندماج الاقتصادي الإقليمي من أجل تحقيق أهداف مختلفة، يمكن تلخيصها في هدفين رئيسيين، الأول هو رفع مستوى الرفاهية للشعوب بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة خلق محركات اقتصادية للنمو والتقدم. والثاني هو الحاجة إلى تعزيز الأمن القومي وتحسين العلاقات التفاوضية مع العالم الخارجي من خلال خلق إطار للتعاون بين أكثر من دولتين، وهو ما يميز التكامل الإقليمي عن التعاون الثنائي. وتزيد قوة الطلب على التكامل الاقتصادي الإقليمي كلما زاد إدراك الدولة لدور التكامل أو الاندماج الاقتصادي في تحقيق الغايات الثلاث النهائية للأمن القومي، التي نحددتها في ثلاث كلمات هي: «البقاء والنماء والارتقاء». وقد تلعب «المنشأة» أو «جماعة المصالح» دوراً مهماً في الدفع نحو إدراك الحاجة إلى التكامل الاقتصادي، لكن قرار التكامل لا ينشأ بدون إرادة الدولة، نظراً لأن هذا القرار في جوهره ينطوي على التسليم بجزء من سلطات السيادة إلى جهاز جديد يصبح أعلى من الأجهزة الوطنية، يتولى إدارة مشروع التكامل الاقتصادي أياً كانت درجته، خصوصاً في مشاريع التعاون التي تنطوي على إجراءات حمائية ضد العالم الخارجي، وتسهيلات استثنائية في القوانين المعمول بها لصالح أطراف التعاون، قد تكون ذات آثار منشئة لمكاسب أو متسببة في أضرار تتعلق بإيرادات الخزنة العامة للدولة. في مثل هذه الحالات فإن قرار

البدء في مشروع للتعاون الاقتصادي من خلال إجراءات متبادلة بدءاً من إقامة منطقة للتجارة الحرة، يكون في جوهره حصيلة معادلة لقياس تداعيات القرار على زيادة الأمن القومي و تقليل العداء من الخارج، وزيادة الرفاهية للأطراف المتعاقدة بإعادة تخصيص الموارد.

فإذا كان أثر ما يحققه التكامل من مكاسب على صعيد الأمن والرفاهية في الأجل الطويل أكبر من أثر نقص بعض سلطات السيادة وخسارة بعض الإيرادات في الأجل القصير، فإن مبدأ الرشادة السياسية يقتضي اتخاذ القرار والمضي قدماً فيه بواسطة الدولة التي تمثلها الحكومة. لكن الدولة وإن نجحت في قياس الأثر المتوقع على الأمن القومي، فإنها قد تخطئ في حساب الأثر المتوقع على السوق. ومن هنا فإن الطلب على التكامل أو الاندماج الاقتصادي بواسطة السوق نفسها يكون عاملاً مهماً من عوامل مساندة ونجاح قرار التكامل. ويحتاج اللاعبون في السوق إلى التكامل الاقتصادي لتحقيق عدد مهم من أهداف المشروع، يشمل النمو والتوسع في الإنتاج وإتاحة المزيد من فرص العمل وزيادة الصادرات وتعميق التخصص الصناعي من خلال توسيع السوق، وتخفيض التكاليف من خلال وفورات الإنتاج. ومن المنطقي هنا القول بأن اتخاذ قرار البدء في مشروع للاندماج الاقتصادي أو التكامل بمشاركة قوى السوق يكون ضماناً لتجنب إخفاقات الدولة (state failures)، وأنه يعزز فرص النجاح. وعلى العكس من ذلك فإن تجاهل طلب السوق أو العمل نيابة عنها بدون مشاركة منها يكون عاملاً رئيسياً من عوامل فشل التكامل نتيجة إخفاقات الدولة في أي مرحلة من المراحل اللاحقة. وربما يفسر هذا أهم أسباب إخفاقات مشاريع التكامل الاقتصادي العربي منذ خمسينات القرن الماضي حتى اليوم، إذ أن الدولة في معظم البلدان العربية تعمل انطلاقاً من أنها أعلى من السوق وبديل لها. وكم شهدنا خلال العقود الماضية فإن مشروعات التكامل كانت تعكس رغبة حكام و لا علاقة لها بالطلب عليه من جانب السوق، ولا تزيد عن مجرد مناسبة للتعبئة السياسية، أو حتى مجرد إعلان بالحضور على مسرح السياسة الإقليمية. ونتيجة لانفراد الدولة باتخاذ القرار في تلك الحالات فإن تخبط السياسة الاقتصادية أدى في كثير من الأحيان إلى تقويض مشروع التكامل، بما في ذلك المشروعات

ذات الطابع السياسي مثل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) أو الاتحاد الثلاثي (١٩٧١). الطلب على زيادة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف لا يتوقف على رغبة ودور الدولة الوطنية والسوق المحلي فقط، بل إن عوامل خارجية مختلفة أهمها منصات التعاون الاقتصادي المتعددة الأطراف مع دول أو كتل اقتصادية غير عربية داخل الإقليم أو من خارجه، قد تلعب دورا كبيرا في تحفيز إقامة أشكال من التعاون الإقليمي تساعد على تسريع وتيرة الاندماج (التكامل) الاقتصادي الإقليمي. المثال الواضح على ذلك في منطقتنا هو مشروع «منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية» الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٢، بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية الواقعة جنوب البحر المتوسط، ومشروع منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ومشروع منتدى النقب للتعاون الاقتصادي الذي يضم إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية المرتبطة بإسرائيل. كذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الدول العربية قد تلعب هي الأخرى دورا مهما في تنشيط التجارة البينية داخل المنطقة، فالشركة الأجنبية التي تمارس أنشطة اقتصادية في دولتين عربيتين أو أكثر مثل شركة سوميتومو اليابانية التي تعمل في مصر والمغرب تقيم جسرا تجاريا بين البلدين ومع العالم الخارجي في مجال تبادل الأسلاك المصنوعة من النحاس والالومنيوم غير المعزولة والمعزولة اللازمة لصناعة السيارات، الأمر الذي يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعميق سلاسل القيمة بين الإقليم والعالم. وفي أفريقيا تلعب مبادرات التنمية الممولة من الصين دورا مهما في بناء أسس التكامل الإقليمي في دول شرق أفريقيا، وذلك من خلال مد خطوط السكك الحديدية وشبكات الكهرباء عبر الحدود، و في الوقت تعزز الصين مصالحها وروابطها الاقتصادية مع هذه الدول من تنزانيا إلى إثيوبيا وإريتريا وكينيا ورواندا وجنوب السودان وغيرها.

وتوجد ثلاثة مداخل تقليدية لتحقيق التكامل أو الاندماج الاقتصادي هي المدخل التجاري (preferential trade approach) باستخدام اتفاقيات التجارة التفضيلية والرسوم الجمركية وهو النموذج الذي ابتكره جاكوب فايزر وتم تطويره في خمسينات وستينات القرن الماضي. ولا شك أن ما أصبح يعرف ب «الاتحاد الأوروبي» حاليا

هو أفضل وأهم تطبيقات المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي في العالم. المدخل الثاني هو المدخل الانتاجي (industrial approach) الذي بدأ مع تجربة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم تطور باستخدام سلاسل القيمة العالمية (global value chains)، الذي تشكل كظاهرة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وتلعب فيه السوق والتقسيم الدولي الجديد للعمل داخل الشركات المتعددة الجنسيات الدور الرئيسي. أما المدخل الثالث فهو المدخل التنموي (developmental approach) الذي يستهدف أولاً إقامة البنية الأساسية للتكامل، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتطبيق معايير التنمية المستدامة، من حيث المحافظة على البيئة وتحقيق العدالة والتزام معايير الحوكمة.

ثانياً: ثلاثة مداخل للتكامل الاقتصادي

المدخل التجاري

هو أكثر المداخل شيوعاً لتحقيق التكامل الاقتصادي، هدفه الأساسي هو تحرير التجارة، ونحن نتحدث هنا عن التجارة المتعددة الأطراف وليس التجارة الثنائية. السلاح الرئيسي الذي يتم استخدامه لتحرير التجارة هو إسقاط أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية عبر الحدود، من أجل فتح الأبواب لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، التي تتجه بفضل تحرير التجارة إلى تكثيف التخصص في المجالات ذات الإنتاجية والتنافسية الأعلى في كل دولة، وتبتعد عن المجالات ذات الإنتاجية المنخفضة الأقل تنافسية. الأسس النظرية للمدخل التجاري تعود إلى آباء الاقتصاد الكلاسيكي مثل آدم سميث و ديفيد ريكاردو، وهي أسس لم تتوقف عن التطور في نظرية التجارة الدولية. ويعتبر جاكوب فاينر⁽¹⁾ الأب الحقيقي في العصر الحديث لنظرية تحقيق التكامل أو الاندماج الاقتصادي من خلال تحرير التجارة، حيث قدم عرضاً مهماً وعميقاً لتأثير تخفيض الرسوم الجمركية في إطار ترتيبات مشتركة بين أكثر من دولتين. وأظهر فاينر كيف أن تخفيض الرسوم الجمركية يمكن أن يؤدي إلى «إنشاء أو خلق» تجارة جديدة (trade creation) أو بمعنى آخر توليد قيمة مضافة بين الدول المتشاركة في مشروع التكامل، وكيف يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحويل التجارة (trade diversion) ناحية المنتج الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي والإضرار

بالمنتج الأكثر كفاءة خارجه بسبب المزايا الجمركية التي يحصل عليها الأول. هذا التحليل الذي قدمه فاينر من شأنه أن يساعد صناع السياسة التجارية على فهم علاقات التشابك الدائري بين المنتجين داخل الاتحاد الجمركي وخارجه، ودورها في رفع مستويات الرفاهية الاقتصادية أو تخفيضها داخل الدولة. وما تزال نظرية فاينر أساسا نظريا متينا يتم الاعتماد عليه في تطوير أفكار ونماذج المدخل التجاري لإقامة الاندماج أو التكامل الاقتصادي سواء على صعيد العالم ككل أو على صعيد التجارة داخل إقليم من الأقاليم أو بين مجموعة من الدول داخل إقليم واحد. وفي حال نشوب حروب تجارية باستخدام سلاح التعريفات الجمركية، كما يحدث الآن في حرب أمريكا على العالم بما فيه الجيران والحلفاء والخصوم والأعداء، فإن التجارة العالمية تتعرض لقدرة كبير من التشوه (trade distortion) نتيجة اضطراب قواعد تخصيص الموارد واختلال معايير التجارة، بما يصل إلى إقصاء المنتجين الأكفأ والأكثر قدرة على المنافسة، وهو ما يتسبب في تدهور مستويات الرفاهية بشكل عام وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع التامة الصنع للمستهلكين.

ومن منظور تاريخي فإن المدخل التجاري لعب دورا محوريا في مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية. وما تزال عملية تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية (الإدارية والفنية وغيرها) تلعب دورا رئيسيا إلى جانب مداخل أخرى في إقامة مناطق أو مجموعات اقتصادية في كل العالم، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أو الأسواق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية (ميركوسور) أو في العالم العربي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى). وكانت التجربة الأوروبية أهم التجارب الملهمة التي تؤكد فاعية ونجاح المدخل التجاري في إقامة واقع اقتصادي وتجاري جديد بين الدول الأعضاء. ومن ثم فإنها كانت المثال الذي يمكن أن يحتذى بفضل مصداقيته. وبفضل إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تعميم قواعد وفوائد تحرير التجارة السلعية والخدمات، فإن الدول الصناعية والنامية على السواء تبدي قدرا كبيرا من الاهتمام بتوسيع نطاق حرية التجارة، طالما أن القواعد التي تتبناها منظمة التجارة العالمية تمثل أساسا لنظام دولي متعدد الأطراف تحترمه وتلتزم

به دول العالم جميعا، وتخضع سياساتها للرقابة بواسطة آليات الرقابة والتحكيم المعمول بها داخل المنظمة. وعلى الرغم من اعتماد التجربة الأوروبية على أدوات النموذج التجاري، فإنها في الممارسة العملية أخذت تمزج بين وسائل و أدوات المدخل التجاري وغيرها من الوسائل والأدوات التي يتيحها المدخل الإنتاجي، حيث اتجهت إلى تقديم أولويات التكامل الصناعي - بدءا من الصناعات الأساسية المحورية مثل الفحم الصلب- إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق اتباع سياسة زراعية مشتركة يتم تمويلها بصندوق خاص تشارك في تمويله الدول الأعضاء، لضمان تحقيق هذه السياسة وتجنب أي قصور يمكن أن ينشأ لأي سبب من الأسباب بما في ذلك التمويل^(٢). وقد نجحت الترتيبات التجارية وغير التجارية التي التزمت بها دول الاتحاد الأوروبي منذ نشأته حتى اليوم في توسيع قنوات المبادلات التجارية البينية حيث ارتفعت نسبة الصادرات البينية إلى ما يعادل ٦٠٪ من الصادرات الكلية إلى العالم منذ تسعينات القرن الماضي، وذلك على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية، خصوصا مع توسع الاتحاد الأوروبي شرقا بعد انهيار الكوميكون والنظم الشيوعية في نهاية الثمانينات، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ٢٠٢٠، وجائحة كورونا، وأخير الحرب التجارية التي تشنها الولايات المتحدة، التي أصابت أوروبا والدول الصناعية الغربية، وليس من تعتبرهم الولايات المتحدة خصومها فقط. وقد استمر التوسع في الصادرات محركا رئيسيا من محركات النمو في أوروبا بفضل السياسة التجارية الليبرالية، وإدخال العملة الأوروبية الجديدة «اليورو» (١٩٩٩) مما خلق منطقة نقدية إضافية في العالم لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، والتوسعات المتتالية الكبرى للسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.

المدخل الإنتاجي

نعني بالمدخل الإنتاجي الاعتماد على إدخال تغييرات هيكلية في بنية الإنتاج، وإعادة تنظيم وإدارة عملية تخصيص الموارد في صناعة أو قطاع واحد أو في عدد من القطاعات، تكون تحت إدارة سلطة إقليمية فوق السلطات الوطنية، وتسعى إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد، وتوسيع نطاق الإنتاج بالاستفادة من مزايا وفورات الإنتاج الكبير، وتعظيم القدرات التنافسية، ورفع مستوى الرفاهية.

كما أن المدخل الإنتاجي يلعب دورا مهما في تجنب الاحتكاكات الصناعية والتجارية التي قد تقود إلى نزاعات وحروب كما كان الحال في إنشاء مجموعة الفحم والصلب الأوروبية European Coal and Steel Community- ECSC التي كان أحد أهدافها خلق واقع اقتصادي جديد في العلاقات بين فرنسا وألمانيا يحول دون نشوب حرب جديدة في أوروبا. وقد تم توقيع اتفاق تأسس الجماعة بواسطة وقعت عليها بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا في باريس عام ١٩٥١، ودخلت حيز التنفيذ في العام التالي، بهدف إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب، وضمان حركة انتقال منتجات هذه الصناعة، وتسهيل الاستخدام المشترك لمواردها في الدول الأعضاء تحت إدارة سلطة مستقلة فوق السلطات الوطنية، بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي واثابة الوظائف وتحسين مستويات المعيشة. ويتضمن السعي لتحقيق ذلك إتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز المنافسة، وتحسين ظروف العمل.

وكانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الخطوة الأولى في مشروع الاندماج الاقتصادي الأوروبي. وقد توسعت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب فيما بعد مع توسيع الاتحاد الأوروبي، لتشمل جميع أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبعد أن كان الهدف هو مجرد إقامة سوق أوروبية مشتركة للفحم والصلب انتقلت الجماعة الأوروبية إلى أعلى مرحلة من مراحل الاندماج الاقتصادي، وبدأت تسير على الطريق إلى الاتحاد السياسي من خلال مؤسسات مشتركة للسياسة الخارجية وجهاز تشريعي واحد يمثل الدول الأعضاء. وقد لعبت تجربة توحيد سوق الفحم والصلب دورا مهما من خلال آليات متنوعة في تحرير السوق وضمان المنافسة وتنسيق السياسات الضريبية وتشريعات العمل وغيرها، في بناء تراكم عظيم الشأن ساعد مشروع الوحدة الأوروبية على تخطي الكثير من العقبات ^(٣) والاستفادة من مزايا الوفورات الصناعية في التكامل ^(٤).

المدخل التنموي

نعني بالمدخل التنموي إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي عملية بناء مقومات التكامل بين أكثر من دولتين، تكون غالبا في مراحل التنمية الأولى، وتفتقر إلى نضج

السوق كما ونوعا، وانخفاض مستويات البنية الأساسية المحلية والإقليمية، وقصور السياسات الاقتصادية المحلية وسيطرة النزعة الحمائية عليها، وهشاشة المؤسسات بشكل عام وسيطرة قدر كبير من نفوذ الحكام أو جماعات المصالح عليها. ومثلما هو الحال في كل تجارب التكامل الاقتصادي فإن المدخل التنموي يمثل اختيارا سياسيا، يتضمن التنازل عن مقدار من سلطات سيادة الدولة لصالح هيئة أو مؤسسات فوق وطنية، كما يتضمن إعادة تقسيم العمل على أسس أكثر كفاءة، وهو ما قد يعني حدوث تفاوت في توزيع العائد على الأطراف المتعاقدة يكون من الواجب ابتكار سبل لمعالجته^(٥)، كما أن التخلي عن النزعة الحمائية قد يعني تحويل التجارة لفترة من الوقت. ومع الاعتراف بالتحديات والعوائق التي قد تواجه المدخل التنموي، فإن المنافع المترتبة عليه تفوق بكثير الآثار الجانبية الضارة المؤقتة. ويهدف المدخل التنموي إلى تكسير العوائق التي تحول دون توسيع السوق ورفع كفاءتها، الأمر الذي يساعد على تسريع معدلات النمو وزيادة الإنتاج والصادرات ورفع مستوى عرض العمل وإتاحة الوظائف، وإقامة بنية أساسية إقليمية مادية وتكنولوجية تساعد في القضاء على التفاوت، خصوصا مع تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بين الحدود. ونستطيع القول استرشادا بالأدبيات الاقتصادية في نظرية «الدولة التنموية» أن الدولة ستلعب في المراحل الأولى لبناء هذا النموذج دورا أهم من دور السوق، وقد يصل الأمر إلى أن تلعب دور «صانع السوق» (market maker) فتتعامل مع نفسها داخل الحدود الوطنية أو مع بعضها عبر الحدود الإقليمية، من خلال مشروعات مملوكة لها كليا أو جزئيا. ويستمر ذلك حتى تنضج السوق بالقدر الكافي، فيعود تركيز الدولة على تنظيم السوق وتوفير قواعد أدائها على أسس ليبرالية مع ضمانات قانونية وإدارية للحد من انفلات إخفاقات السوق (market failures) أو العمل على منعها. وطالما أننا نتحدث عن تقليل حدة التباين الاقتصادي بين الدول المتعاقدة، فمن الضروري أيضا أن تقوم عملية تنسيق السياسات الاقتصادية على أسس معايير التنمية المستدامة ذات المحتوى البيئي والاجتماعي والديمقراطي لتحقيق الحد الأقصى من العائد والرفاهية لشعوب الدول المشاركة في مشروع التكامل الإقليمي.

ويساعد التكامل الإقليمي التنموي على تجاوز الانقسامات والحواجز التي تعيق تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار. وتُشكل الانقسامات بين الدول، الناتجة عن الموقع الجغرافي وضعف البنية التحتية وعدم كفاءة السياسات، عائقاً أمام النمو الاقتصادي. ويساعد التكامل الإقليمي التنموي على تجاوز هذه الانقسامات المُكلفة من خلال دمج أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، مما يُسهّل تدفق التجارة ورؤوس الأموال والطاقة والأفراد والأفكار. يمكن تعزيز التكامل الإقليمي من خلال إنشاء بنية تحتية مادية ومؤسسية ومعلوماتية مشتركة. ويتطلب التكامل التنموي، على وجه التحديد، التعاون بين الدول في مجالات التجارة والاستثمار والتنظيم المحلي؛ والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة؛ والسياسات الاقتصادية الكلية والمالية؛ وتوفير منافع عامة مشتركة في مجالات أخرى مثل الموارد الطبيعية المشتركة، والأمن، والتعليم. ورغم تباين الأولويات فإن معايير التعاون التنموي تضمن أكبر قدر ممكن من التنسيق في السياسات بما يستجيب للمصالح العاجلة في كل دولة. ويمكن أن يؤدي التكامل التنموي إلى تحسين كفاءة السوق؛ وتقاسم تكاليف المنافع العامة أو مشاريع البنية التحتية الكبيرة؛ وتحديد السياسات بشكل تعاوني ووضع رخصة للإصلاح؛ ووضع حجر أساس للتكامل العالمي؛ وجني منافع غير اقتصادية أخرى، مثل السلام والأمن. وتعتبر مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا (South African Development Community) واحداً من أهم نماذج التكامل الاقتصادي التي تعتمد على المدخل التنموي (٦). وذكر التقرير أن الجهود المبذولة حتى الآن لتحفيز النمو الاقتصادي المشترك في القارة اعتمدت على نهج «خطي» ينسخ النصوص التقليدية للتكامل الإقليمي وهو ما لا يتناسب مع الوضع في أفريقيا. ويؤكد إن ما هو مطلوب هو «نهج القرن الواحد والعشرين» للتعامل مع تحديات القرن الواحد والعشرين. ويقترح التقرير أن تعتمد البلدان الأفريقية نهجاً جديداً للتكامل الإقليمي، أطلق عليه خبراء الأونكتاد مصطلح «الإقليمية التنموية». وتعني الإقليمية التنموية التعاون بين البلدان في نطاق أوسع من المجالات مقارنة بالمدخل التجاري والمدخل الإنتاجي، بحيث تتضمن مجالات أوسع نطاقاً تشمل تسريع التنمية الصناعية

الإقليمية وتوفير البنية الأساسية الإقليمية، مثل بناء شبكات أفضل من الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

ثالثاً: سلاسل القيمة و التقسيم الدولي الجديد للعمل

يرتبط التقسيم الدولي الجديد للعمل بظواهر تبلورت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكانت قد بدأت في التشكل تدريجياً من قبل ذلك، و أدت إلى تغيير قواعد ومعايير التقسيم الدولي للعمل. المحرك الرئيسي لتشكيل تلك الظواهر تمثل في انتقال المنافسة داخل النظام الاقتصادي العالمي إلى مرحلة جديدة تتطلب إسقاط اعتبارات الحدود السياسية، لإطلاق إمكانات تفاعل عوامل الإنتاج من خلال الانتقال الحر عبر الحدود، وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي، وظهور أقطاب إنتاجية جديدة في العالم بعد انتهاء مرحلة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، مثل النور الآسيوية، وتعاضم المنافسة داخل النظام الرأسمالي نفسه بين الولايات المتحدة واليابان. هذه المنافسة داخل النظام الرأسمالي تحولت بسرعة إلى منافسة متعددة الأطراف مع التطور السريع لمشروع الاندماج الاقتصادي الأوروبي، سعياً إلى تحويله من سوق مشتركة إلى اتحاد اقتصادي مكتمل المعالم. ولم تكن كل واحدة من تلك الظواهر الجديدة مستقلة عن الأخرى، لكنها راحت تتفاعل معاً بقوة. وفي الوقت نفسه فإن المنافسة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي التي كانت قد أدت إلى انقسام العالم بينهما، سارت عملياً في اتجاه تغليب حرية السوق على احتكار الدولة، خصوصاً في عقد الثمانينات نفسه الذي شهدته نهايته تفكك النموذج الاشتراكي للتكامل الاقتصادي، المتمثل في منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه إلى وحدات سياسية مستقلة، منها روسيا التي لعبت دور القيادة والمحرك الرئيسي داخل ذلك النموذج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الثمانينات. وقد أسفر تفاعل تلك الظواهر عن اتجاه السياسات الاقتصادية للدول، وقرارات الإنتاج داخل الشركات المتعددة الجنسيات، إلى إسقاط اعتبارات الحدود السياسية التي كانت تحمل قيوداً على التفاعل والنمو، تتجلى في مظاهر متعددة من أهمها السياسات التجارية الحمائية. ومن هنا بدأت تتشكل ظاهرة بناء سلاسل الإنتاج والإمدادات على المستوى

العالمي، خارج نطاق التقسيم الدولي السابق للعمل المتحيز ضد الدول النامية وضد عالم الجنوب. ومن ثم فإن جوهر تكوين سلاسل القيمة العالمية يتمثل في تجاوز التقسيم الدولي للعمل، في مرحلة الرأسمالية الاستعمارية، حيث سادت قاعدة تخصص الدول المستعمرة في إنتاج المواد الأولية، وتجاوز مرحلة انقسام النظام الاقتصادي العالمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث سادت قواعد الحماية الاقتصادية وبناء سور عازل بين النظامين.

ومن المدهش ملاحظة أن التراجع ثم الانهيار لنموذج النمو من خلال الصراع بين كتلتين اقتصاديتين عالميتين تحت نظامين سياسيين مختلفين (الرأسمالي والاشتراكي)، قد جرى على التوازي في كل منهما، ولكن وفقا لآليات مختلفة. ففي النموذج الرأسمالي زادت حدة الصراع بين قيادة النظام (الولايات المتحدة) والدول الأعضاء (دول أوروبا واليابان). وفي النموذج الاشتراكي تفكك النظام نتيجة عوامل الضعف الداخلي، وتراجع معدل النمو إلى الصفر تقريبا داخل المركز، إضافة إلى عوامل أخرى سياسية وعسكرية منها حرب أفغانستان وسباق التسلح، أنهت تقريبا قدرة المركز على استمرار السيطرة على النظام. في حقيقة الأمر فإن سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الكومينكون وموته، وأزمة العلاقات الأمريكية اليابانية التي تجلت في مؤتمر بلازا (١٩٨٥) للدول الصناعية الكبرى (٨)، حيث تقرر استخدام سلاح أسعار الصرف لكبح نمو القدرة التصديرية لكل من اليابان وألمانيا عن طريق إلزام كل منهما بالتدخل في السوق لشراء الين والمارك وبيع الدولار. ولعبت سياسة سعر الصرف، وليس الرسوم الجمركية، الدور المطلوب لكبح نمو الصادرات اليابانية على وجه الخصوص. وعندما وجدت الشركات اليابانية أن صادراتها تواجه عملية خنق متعمدة، فإنها بدأت في نقل جزء من عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة في منطقة جنوب شرق آسيا، من أجل المحافظة على قدر معقول من المزايا التنافسية. وأصبح ارتفاع قيمة الين الياباني بعد اتفاقية بلازا حافزا كبيرا لزيادة الاستثمار الياباني في جنوب شرق آسيا، نظرا لأنه جعل الاستثمار في الخارج أرخص بالنسبة للشركات اليابانية. ومن الملاحظ هنا أنه تم توجيه معظم الاستثمارات اليابانية نحو الصناعات التحويلية، وخاصة الإلكترونيات وقطع غيار السيارات، بسبب انخفاض تكاليف العمالة في

المنطقة، وهو ما شكل تدريجياً نسقاً أكثر تطوراً وأعلى كفاءة من التركيز على الإنتاج بالكامل داخل حدود اليابان. وقد أسهم هذا التدفق في التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. وبذلك فإن اليابان كانت في حقيقة الأمر القوة الاقتصادية الأولى في العالم التي بدأت في بناء سلاسل إمدادات عالمية تغذي صناعاتها وتساعد على استمرار النمو عبر الحدود^(٩). ومع أن الشركات العالمية المتعددة الجنسيات كانت هي الأخرى تعيد تقسيم العمل أفقاً ورأسياً بما ينطوي على توزيع عمليات الإنتاج عبر الحدود من خلال سلاسل إنتاج القيمة، فإن التجربة اليابانية أسهمت في إعادة تركيب هياكل الإقتصاد في دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أدى إلى نشأة مراكز صناعية جديدة في العالم أطلق عليها إسم «النمو الآسيوي». هذه كانت الموجة الأولى في تكوين سلاسل القيمة العالمية. وبعد سنوات قليلة، بدأت الموجة الثانية من عملية تشكيل سلاسل القيمة العالمية، بعد سقوط حائط برلين، وانطلاق الصناعات الأوروبية وعلى رأسها صناعات السيارات، والخدمات المالية إلى ما وراء الستار الحديدي، حيث أصبحت الأبواب مفتوحة لشركات مثل فولكس فاجن الألمانية وفيات الإيطالية لبناء سلاسل قيمة مشتركة مع شركات صناعية في جمهورية التشيك وبولندا وبلغاريا ورومانيا وغيرها، مستفيدة من الروابط الهيكلية التي كانت تربط بين القطاعات الصناعية في دول الكومكون. وما لبثت الشركات الصناعية اليابانية والكورية أن انضمت إليها في هذه الانطلاقة وراء الستار الحديدي للاستفادة من السوق الواسعة الجديدة التي انتهت عزلتها عن السوق العالمية. وهكذا منذ ذلك الوقت تتفاعل عملية بناء حلقات سلاسل القيمة عبر العالم، بمحركين هما إنتهاء ثنائية النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة تقسيم العمل الدولي وتوزيع الإنتاج داخل نظام اقتصادي عالمي مفتوح. هذا التفاعل راح يحقق هدفين في آن واحد، الأول هو تقليل، وليس منع الاحتكاكات التجارية بين الدول والكتل الاقتصادية، والثاني هو رفع مستويات كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية إلى أعلى مستوى ممكن بما يعزز التنافسية العالمية والرخاء. وطبقاً لبيانات البنك الدولي (١٠) فإن متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد العالمي ارتفع من ١,٢٪ في عام ١٩٩١ ليصل إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٠٧ أي قبل وقوع الأزمة الاقتصادية

العالمية التي بدأت أولاً في الولايات المتحدة ثم تطاير شررها إلى العالم كله. ومنذ ذلك الوقت، أخذت تتبين وتتبلور وتنضج العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين اتساع سلاسل القيمة العالمية. وأصبح نمو الاستثمار داخل سلاسل القيمة يمثل محركاً رئيسياً من محركات بقائها ونموها والارتقاء بمنتجاتها لزيادة قدرتها على المنافسة. ولهذا فإن السياسات واللوائح والنظم المالية والمصرفية التي لا تتوافق مع حرية انتقال رؤوس الأموال وتحويل الأرباح وغيرها، تتعارض مع احتياجات سلاسل القيمة العالمية. من هذا المنظور فإن المنشأة، مهما كانت كفاءتها وقدرتها التنافسية، قد تعجز عن الانضمام لحلقة من حلقات سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من مزاياها، إذا لم تكن السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية والضريبية وغيرها متوافقة مع احتياجات شركاء سلاسل القيمة العالمية. إن جميع المبادلات الداخلية بين حلقات سلاسل القيمة العالمية لا تعترف بوجود حدود، ومن ثم فإنها تعادل المبادلات التي تتم داخل سوق واحدة، ويجب أن تخضع لمعايير وقواعد وقوانين غير متعارضة، رغم اختلاف نظم الدول ومستويات النمو الداخلي في كل منها.

وإلى جانب تدفقات رأس المال فإن سلاسل القيمة تمثل أيضاً قاطرة لنقل التكنولوجيا، إذ أن آليات عملها تدمج بين نظريات الإنتاج والتجارة الدولية، كما تدمج بين محددات كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، أو بتعبير آخر بين اقتصاد الدولة واقتصاد المشروع^(١١). ومن خلال سلاسل القيمة العالمية، تنتقل بين البلدان أكثر من مجرد المنتجات؛ فهي قنوات لتبادل المعرفة التكنولوجية، وتصنع الأشياء، والخدمات.

سلاسل القيمة العالمية GVC's

من خلال هذا العرض المختصر لظهور سلاسل القيمة العالمية نعرف أن عملية تقسيم العمل بين حلقاتها المختلفة يخضع لاعتبارات التجارة والإنتاج معاً، وليس لأحدهما بصورة حصرية. وطبقاً للتعريف الذي صاغه بول أنترياس في دراسته الرائدة بشأن سلاسل القيمة (٢٠٢٠) فإن «سلاسل القيمة العالمية» تتكون من حلقات تمثل المراحل التي تشترك معاً في إنتاج منتج أو خدمة يتم بيعها

للمستهلكين، حيث تضيف كل مرحلة قيمة زائدة، وتشارك الشركة أو المنشأة في سلسلة القيمة العالمية إذا أنتجت مرحلة واحدة على الأقل في سلسلة القيمة العالمية»^(١٢). ويقول أنترياس أن تفسير الإنضمام إلى سلاسل القيمة العالمية والصعود فيها على أنه مجرد تكثيف للتكامل التجاري بين البلدان يتجاهل عدة أبعاد رئيسية لهذه الظاهرة، لأن ما يميز سلاسل القيمة العالمية ليس حجم التبادل التجاري بين الدول المشاركة في حلقاتها، فالمبادلات التجارية بين الشعوب عبر الصحاري والجبال والسهول والبحار كانت تتم منذ قديم الزمان ولا جديد في ذلك. ومن ثم فإن التغير الجوهري الذي تحتضنه سلاسل القيمة العالمية هو انها تسمح بتدفق الموارد بطريقة أفضل من ناحية الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، ليس فقط عبر الدول والقطاعات الإنتاجية، ولكن أيضا داخل هذه القطاعات في مراحل الإنتاج المختلفة داخل الصناعة الواحدة. هذا لا يعني تعطيل اثر العوامل الأخرى التي تقرر أسس تخصيص الموارد مثل الهبات الطبيعية، والموقع الجغرافي، والمؤسسات وحجم السوق. و يقرر أنترياس أن هذا هو الفرق الجوهري بين التدفقات التي تتم داخل سلاسل القيمة، وبين تدفقات التجارة العالمية من خلال أشكال التبادل التجاري التقليدية مثل منطقة التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي أو غيرهما^(١٣).

قياس المساهمة في صنع القيمة المضافة

من السهل تقدير نسبة القيمة التي تضيفها كل حلقة من حلقات سلسلة القيمة داخل المشروع الواحد (الشركة) إذا كانت تتم فيه حلقتين أو أكثر من حلقات سلاسل القيمة، أو فيما بين الشركات التي يتكامل نشاطها الإنتاجي والخدمي في أي مرحلة من خلال ترابط حلقات سلسلة واحدة. هذه السهولة تنبع من حقيقة أن انتقال السلعة أو الخدمة، بدءا من المواد الخام حتى مرحلة السلعة تامة الصنع، من شركة إلى أخرى داخل السلسلة الواحدة يكون مقدرا بقيمة حسابية محددة^(١٤). فإذا كان تصنيع التيشرت على سبيل المثال يتضمن المرور عبر حلقات إمدادات المادة الخام الأولية للغزل (الأقطان الطبيعية و اللدائن الصناعية)، ثم مرحلة الصباغة، ثم تحويل الغزول إلى منسوجات، ثم تصميم التيشرت، ثم قص القماش وحياتته، ثم مرحلة التغليف والتعبئة، ثم مرحلة الشحن والنقل إلى أسواق

الاستهلاك، فإن مدخلات الإنتاج تحمل في كل مرحلة قيمتين، السابقة و اللاحقة. وبطرح القيمة السابقة من القيمة اللاحقة فإننا نحصل على القيمة المضافة لتلك المرحلة، ونصيب كل من المساهمين فيها. وحتى نقرب أكثر من الواقع الفعلي فإن قيمة التيشرت الذي تضع عليه شركة «لاكوست» مثلاً علامتها التجارية تتضمن أنشطة سلسلة من القيمة المضافة تم تصنيعها في أكثر من ٢٠٠ مصنع تنتشر في أكثر من ٣٠ دولة حول العالم، بدءاً من تصنيع المواد الخام، حتى وصول المنتج إلى المستهلك النهائي. ونظراً لأن الشركة صاحبة العلامة التجارية تتميز في سلسلة الإنتاج بامتلاك حقوق التصميم وتكنولوجيا القص والحياسة ونسق الألوان، فإن فرنسا، بلد المنشأ الأصلي للشركة تحصل على النصيب الأكبر من القيمة، لكنها ليست المنتج الوحيد لها. وتقدر دراسات خبراء سلاسل القيمة أن نصيب المنتج من قيمة المنتج النهائي تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠٪^(١٥).

كذلك الحال في سلاسل إنتاج القيمة في الصناعات الأخرى في العالم. فعندما نقول أن فيتنام تنتج واحداً من بين كل عشرة أجهزة كمبيوتر في العالم، فإن هذا لا يعني أن فيتنام هي بلد المنشأ لأجهزة كمبيوتر محلية الصنع تعادل ١٠٪ من تلك المستخدمة في العالم، وإنما هي تسهم بمكونات تعادل تلك النسبة في صناعات الكمبيوتر في العالم. هذه النسبة التي تسهم بها فيتنام تختلف من ماركة تجارية إلى أخرى، وتصل أقصاها في منتجات شركة سامسونج الكورية في الوقت الحاضر. وعندما تستورد الولايات المتحدة سيارة ركوب من المكسيك، فإن نسبة قد تتجاوز ٣٠٪ من مكونات هذه السيارة هي في حقيقة الأمر مكونات استوردتها المكسيك من الولايات المتحدة كما أظهرت دراسة جروتاري. كما أن صناعة الملابس الجاهزة في فيتنام على سبيل المثال قد تستورد القطن الخام والغزل من الولايات المتحدة، وتستخدم في صباغتها كيماويات ألمانية، وفي تحويلها إلى أقمشة على آلات صينية أو يابانية أو أمريكية، وفي تشكيلها على تصميمات إيطالية، وفي حياكتها على خيوط حياكة إسبانية، وأزرار فرنسية، وتقوم بتغليف المنتجات النهائية بمواد مصنوعة في الهند، يتم نقلها إلى أسواق الاستهلاك بواسطة طائرات أمريكية أو سفن كورية. في كل مرحلة من مراحل الصناعة تضيف الحلقة الإنتاجية أو الخدمية قيمة جديدة، يعود

نصيبها إلى الدولة المشاركة، في صورة فرص عمل وأجور للعمال و أرباح للرأسماليين، وضرائب للدولة، ووفورات اقتصادية واجتماعية للاقتصاد والمجتمع ككل^(١٦). ويصدق على صناعة السيارات استخدام مصطلح «صنع في العالم» وليس في دولة بعينها أكثر من أي صناعة أخرى، حيث تأتي المكونات من مراكز الإنتاج التابعة على مستوى العالم، وتصب في مراكز تجميع المنتج النهائي القريبة من أسواق الاستهلاك. وطبقا لعالم الاقتصاد الأمريكي ألونسو دي جورتاري^(١٧) يتم تحليل القيمة المضافة في التجارة بتحليل أو تفكيك decomposition سلعة الاستهلاك النهائي طبقا لمنشأ صنع القيمة المضافة في مراحل العملية الإنتاجية، وهو ما يبين كيف أن الاستهلاك النهائي في بلد معين يرتبط بالإنتاج في بلد آخر، من خلال صادرات بلد ثالث. عملية «التفكيك» هذه تفيد في معرفة مستوى التوازن بين أنصبة الدول المساهمة في الإنتاج، كما تساعد على فحص المصادر المغذية لعدم التوازن التجاري بين الدول المشاركة في سلسلة من سلاسل القيمة. وفي أحوال كثيرة فإن مصدر عدم التوازن قد لا يكون ناتجا من المورد المباشر للسلعة التامة الصنع.

و توصل دى جورتاري في دراسته إلى استنتاجين رئيسيين: الأول أن التقديرات التقليدية لتدفقات سلاسل القيمة العالمية ما تزال تعاني من القصور، وهو ما يؤدي إلى تشويه البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقييم الكمي للعمولة ومدى التفتت الاقتصادي على صعيد العالم. الثاني هو أنه يمكن عن طريق الاستعانة ببيانات إضافية أكثر تحسين طريقة تقدير التدفقات داخل سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم الحصول على إجابات أكثر دقة على الأسئلة البحثية المطروحة. وأشار إلى الإضافة التي استطاع تحقيقها عن طريق الاستعانة ببيانات الجمارك المكسيكية إلى جانب بيانات المدخلات والمخرجات للعملية الإنتاجية في كل من المكسيك والولايات المتحدة لتقدير أنصبة القيمة المضافة لكل من البلدين في سلاسل القيمة وتأثيرها على التوازن التجاري ورفاهية المستهلك في كل منهما. كما أنه مضى إلى أبعد من مجرد قياس أثر سلاسل القيمة على التجارة وقياس مؤشرات الاندماج، إلى قياس أثر سلاسل تدفقات القيمة على التوازن التجاري ورفاهية المستهلك في كل منهما^(١٨). ومن خلال استخدام بيانات الجمارك المكسيكية ضمن تحليل بيانات التجارة

الأمريكية المتبادلة مع المكسيك أثبت أن نصيب الولايات المتحدة من وارداتها الصناعية من المكسيك يصل إلى ٣٠٪ بدلا من ١٨٪ في حال تجاهلها وعدم دراستها. وخلال صعود موجة العولمة ارتفعت نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم، أحد المقاييس الرئيسية لانتشار العولمة، بشكل مطرد من ١٧٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٣١٪ في عام ٢٠٠٨، بمعدل زيادة أكثر من ٠,٥ نقطة مئوية سنويا، لكن هذه النسبة توقفت بعد الأزمة المالية العالمية عند حوالي ٣٠٪، حيث دخل الاقتصاد العالمي مرحلة يغلب عليها طابع الركود و ضعف نمو التجارة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الصدمة المزدوجة للجائحة وحرب أوكرانيا التي ضربت الاقتصاد العالمي والتدهور التدريجي لحرية التجارة، فإن الصادرات العالمية من السلع والخدمات أظهرت مرونة ملحوظة، حيث حافظت على حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام عند ذروة ما قبل الأزمة المالية العالمية تقريبا. ومن المتوقع أن تظل نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير على نطاق واسع حتى عام ٢٠٢٦ وذلك بفضل قدرة سلاسل القيمة العالمية على تحمل الضغوط التي تحيط بها، نظرا لأن التخصص الإنتاجي الدقيق في حلقات سلاسل القيمة العالمية يجعل الشركات أكثر ميلا إلى تحمل الاضطرابات التجارية قصيرة الأجل، من أسباب ذلك أن العلاقات تكون شديدة التحديد بين الموردين والعملاء إلى درجة أنه يكون من الصعب جدا تغيير الشريك، لأن ذلك ينطوي على استثمارات جديدة مكلفة^(١٩). كذلك فإن ضغوط الحروب التجارية وسياسات البيئة تسهم أيضا في حدوث تغيرات سريعة على خريطة التوطن الصناعي في العالم بفعل سلاسل القيمة العالمية. وتشمل هذه التغيرات دخول دول نامية تتجه للتصنيع إلى سلاسل الإنتاج، وتعديل أنصبة الدول الصناعية في سلاسل القيمة بشكل عام، وهو ما يعني أن سلاسل القيمة سوقف تظل تمارس دورها في فتح أبواب التخصص وتقسيم العمل الدولي بما يقضى على أسس نظرية التبعية (المركز والمحيط) التي كان المفكرون الأرجنتيني راول بريش والمصري سمير أمين والألماني أندريه جوندرو فرانك من أهم رموزها. وقد استندت هذه النظرية على فرضية أن تدهور شروط التجارة لصالح الدول الصناعية ضد الدول النامية والمستعمرات السابقة المتخصصة

في إنتاج المواد الأولية، يعني أن الدول الصناعية الثرية تزداد ثراءً، وأن الدول النامية الفقيرة تزداد فقراً. لكن التطور في خريطة توزيع الصناعة في العالم خلال العقود الأخيرة^(٢٠) برهن على أن الدول النامية تستطيع أن تنتقل إلى مكانة صناعية قوية بفضل التقسيم الدولي الجديد للعمل والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية كما فعلت سنغافورة وفيتنام وتايلاند وماليزيا ومن قبلها الصين وكوريا الجنوبية.

رابعاً: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي العربية

ذكرنا أن نجاح محركات الطلب على التكامل الاقتصادي في إنتاج بنية سليمة قادرة على الاستمرار يتطلب وجود أربعة عوامل رئيسية هي الإرادة السياسية وحرية السوق والسياسة الاقتصادية المبنية على المعرفة وكفاءة المؤسسات. كذلك فإن مخرجات التكامل يجب أن تقابل احتياجات شعوب الدول المعنية حتى لا يكون التكامل مجرد مشروع معلقاً بين السماء والأرض. ومن الصعب أن نجد على الأرض أن مشروع التكامل العربي قد توفرت له هذا الشروط منذ منتصف القرن الماضي حتى الآن. ويكفي القول بأن توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد تم في العام ١٩٥٧ وهو العام نفسه الذي تم فيه توقيع اتفاقية روما التي وضعت الأساس لإقامة ما يعرف حالياً بـ «الاتحاد الأوروبي». وشتان الفارق بين المسار الذي اتخذته تجربة التكامل الاقتصادي العربية والتجربة الأوروبية^(٢١).

وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، ونظراً لتعثر تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري، اتفقت الدول العربية على إعلان برنامج تنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات تبدأ اعتباراً من عام ١٩٩٨ وتنتهي في عام ٢٠٠٧. ثم بعد ذلك تم اختصار الفترة إلى ٧ سنوات فقط تنتهي في أوائل عام ٢٠٠٥. ومع ذلك فإننا حتى الآن وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على وضع البرنامج التنفيذي قيد العمل، فإن الدول العربية لم تتقدم كثيراً على الطريق إلى إقامة منطقة التجارة الحرة، مع أنها كانت تطمح إلى إقامة اتحاد جمركي على الأقل بين الدول الأعضاء خلال تلك الفترة. ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تعرض مشروع التكامل الاقتصادي العربي لنزعات إقليمية فرعية، تعكس عوامل جيوسياسية منها الحرب العراقية الإيرانية، التي جعلت دول

الخليج العربية تعيد النظر في أولويات أمنها القومي، وأن تتبنى نظرة مختلفة إلى مشروع التكامل، تضع بمقتضاها مصالحها أولاً، بما في ذلك المصالح الاقتصادية التي تعكس تشابه اقتصاداتها من حيث غلبة المصالح النفطية. وفي المغرب العربي لعب تطور مشروع الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في توجيه السياسة الاقتصادية للدول المغاربية الخمس (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) نحو تحقيق المزيد من التكامل مع أوروبا، وأن يكون التقارب فيما بينها لخدمة هذا الهدف، خصوصاً وأن الثمار الفعلية لمشروع التكامل الاقتصادي العربي كانت محدودة. في هذا السياق نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١ وتشكل الاتحاد المغاربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩. كما نشطت ترتيبات تحرير التجارة في إطار أوروبي - متوسطي، وأورربي - خليجي، وأمريكي - خليجي. وبنهاية القرن العشرين شهدت الفترة من بداية القرن الواحد والعشرين ظهور المتغير الإسرائيلي في عملية التكامل الإقليمي العربي. ورغم أن هذا المتغير يسعى إلى لعب دور إقليمي من خلال أطر غير قومية متعددة الأطراف، فإن مجال تأثيره وإمكانات تحقيقه ما يزال حتى الآن داخل إطار العلاقات الثنائية الرسمية خصوصاً مع الإمارات والبحرين ومصر والمغرب، باستثناء ما يجري تنفيذه بمقتضى اتفاقيات المناطق الاقتصادية المؤهلة (الكويز - QIZ) مع مصر والأردن والولايات المتحدة، وما بدأ تنفيذه على صعيد اتفاقية «الشراكة الصناعية التكاملية» التي تم إطلاقها عام ٢٠٢٢. وكذلك على صعيد محاولات إقامة علاقات متعددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية منذ عام ٢٠٢٢ من خلال منتدى النقب الاقتصادي. هذه المحاولات تباطأت بسبب حرب غزة، لكنها لم تتوقف تماماً^(٢٢).

حصار التكامل في أكثر من ستة عقود

يعاني مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية في تجلياته المتعددة من عجز في مقوماته الأساسية: الإرادة السياسية، والمعرفة، وكفاءة المؤسسات، والسوق. كما أنه يعكس حقائق كثيرة تجعل المشروع بأكمله حبيساً داخل قفص ضيق، محلي النزعة، حمائي التوجه، مغلق وغير منفتح على العالم، ويعاني من تأثير انقسات سياسية عميقة بين الدول العربية. وليس غريباً أن يكون هناك إجماع

بين المؤسسات العالمية المعنية بالتعاون الاقتصادي، بما فيها المؤسسات العالمية الثلاث الأكبر؛ صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على أن المنطقة العربية هي أقل المناطق من حيث مستوى التكامل الاقتصادي الإقليمي على المستوى العالمي. هذا الحكم على حصاد تلك التجارب في الستين عاما الأخيرة يدفع إلى الواجهة ضرورة إعادة دراستها على ضوء الاقتصاد السياسي للتكامل الاقتصادي الإقليمي، والاقتصاد السياسي للتقسيم الدولي للعمل، مع التركيز على التطورات السريعة التي تعرض لها كل من النظامين الإقليمي والدولي خلال الربع الأول من القرن الحالي، وأهمية إعادة تقييم المدخل إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي، حتى نتجنب خطورة إعادة إنتاج الماضي في الستين عاما المقبلة. إن التساهل في التعامل مع الفشل السابق، هو أقصر طريق لصنع الفشل اللاحق.

ملامح البصمة الاقتصادية للدول العربية

Arab Countries Economic Biometrics

نعني بالبصمة الاقتصادية هنا ملامح خطوط الهوية الاقتصادية Economic Identity للعالم العربي. ونوضح أنه على العكس من خطوط البصمة الطبيعية الثابتة؛ فإن بعض خطوط البصمة الاقتصادية قابلة للتغير على المدى الطويل، مثل نمط الإنتاج والنمو، وطبيعة السياسات الاقتصادية، والمكانة الاقتصادية الدولية. بينما هناك ما يمكن اعتباره «ثوابت» في عناصر الهوية الاقتصادية مثل الموقع والهبات الطبيعية ومنها المناخ والموارد. وطالما أن هناك ثوابت ومتغيرات في ملامح الهوية الاقتصادية؛ فمن الضروري مراجعتها من فترة إلى فترة، خصوصا عندما تتعرض المقومات المتغيرة إلى صدمات مفاجئة أو ظهور أعراض لعوامل تراكمت عبر الزمن. كذلك فإن النظرة إلى الملامح الثابتة غير القابلة للتغير مثل الموقع من الضروري مراجعتها لأسباب قد تتعلق بتغيرات تكنولوجية، مثل طاقة البخار التي ساعدت على تحقيق كشوف جغرافية تاريخية كان منها اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي أدى إلى تحول التجارة البرية بين الشرق والغرب وانهيار الدول المملوكية التي كان ازدهارها يعتمد على تلك التجارة.

ومن الظواهر التي تشكل حاليا مع الثورة الاقتصادية الخضراء في العالم أن بعض

الهبات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة العربية، مثل النفط والغاز، سوف تتراجع أهميتها في النصف الثاني من القرن الحالي، ومن ثم فإن دورها و مفعولها في معادلة النمو سوف يتعرض لتغير كبير. ومن المفيد ونحن بصدد إعادة دراسة مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي أن نقرأ بعناية خطوط البصمة الاقتصادية من أجل رصد التغيرات التي طرأت عليها بسبب ترتيبات التكامل الاقتصادي بعد ستة عقود من التاريخ. في هذه القراءة لخطوط البصمة الاقتصادية للدول العربية سوف نعتمد على الأرقام والبيانات الرسمية من واقع التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤ الصادر عن صندوق النقد العربي. كما أننا سنعتمد في بعض المقارنات على بيانات صادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبيانات حكومية عربية.

الهبات الطبيعية والتجارة

تقع الدول العربية، بشعوبها العربية وغير العربية، وسط قارات العالم القديم أفريقيا وآسيا وأوروبا، وهو من هذه الناحية يحتل مكانة استراتيجية على طرق النقل والتجارة العالمية. وطبقا لإحصاءات عام ٢٠٢٣ يبلغ عدد سكان الدول العربية ٤٥٦ مليون نسمة بنسبة ٥,٧% من سكان العالم. وتبلغ مساحتها ١٣,٢ كيلو متر مربع تعادل ٩,٦% من مساحة الكتلة الأرضية في العالم، أي ما يقرب من العشر. لكن هذه المساحة تخزن في باطنها أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي (٥٤,٤%)، وأكثر من ربع احتياطي الغاز الطبيعي (٢٦,٧%). كما يحمل باطن تلك الأرض أكبر احتياطي من خامات الفوسفات في العالم، حيث يقدر الاحتياطي في المغرب بنسبة ٦٧% من الإحتياطي العالمي. وهناك العشرات وربما المئات من الخامات والعناصر الأرضية النادرة غير المستغلة في باطن الأرض العربية وصحاريها لأن الدول العربية لم تبدأ بعد الاهتمام بالكشف عنها واستخراجها أو استغلالها صناعيا أو تجاريا. أهم الخامات والموارد المستغلة حاليا تتمثل في النفط (٢٧% من الإنتاج العالمي)، والغاز (١٥,١%)، وفي إنتاج الفوسفات تأتي خمس دول عربية في المراكز العشرة الأولى بين أكبر دول منتجة في العالم. المغرب تحتل المركز الثاني بعد الصين، والأردن تحتل المركز الخامس، بينما تحتل السعودية المركز السادس، وتأتي مصر في المركز الثامن وتونس في المركز العاشر. وإذا كان الفوسفات هو المادة الخام لواحد

من أهم صناعات الأسمدة في العالم، هي صناعة الأسمدة الفوسفاتية التي بلغت قيمتها عام ٢٠٢٤ حوالي ٧١ مليار دولار، ومن المتوقع أن تتجاوز ١٠٠ مليار عام ٢٠٣٤ فإننا ندرك ما يمكن أن تحصل عليه الدول العربية منه في حال تصديره بعد تصنيعه وليس كمادة خام. ناهيك عن أسرار المعادن الأخرى التي تحملها رواسب الفوسفات التي يمكن استخدامها في صناعة بطاريات تخزين الكهرباء.

ونظرا لانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية فإن صادراتها تعتمد أساسا على النفط والغاز والخامات المعدنية وغير المعدنية. وقد بلغت قيمة الصادرات (على ظهر السفينة - fob) طبقا لإحصاءات ٢٠٢٣ حوالي ١٢٢٨ بليون دولار بنسبة ٥,٢٪ من التجارة العالمية، يسيطر عليها النفط والغاز بنسبة ٧٠٪ مقارنة بنسبة ١٢٪ في التجارة الدولية. وفي المقابل بلغت قيمة الواردات (بدون نفقات النقل والشحن والتأمين - cif) ما يقرب من ٩٦٦ بليون دولار تعادل ٤٪ من الواردات العالمية، وهي تتكون أساسا من الغذاء والسلع المصنوعة والأسلحة. ومن الملاحظ هنا أيضا أن واردات الغذاء تعادل ١٢٪ من إجمالي الواردات بينما تبلغ النسبة العالمية ٨,٥٪. هذا يعني أن نسبة مساهمة الدول العربية في التجارة السلعية الدولية بما تملكه من موارد تبلغ حوالي ٩,٢٪. وعلى التوازي، فإن التجارة الإقليمية الداخلية بين الدول العربية بلغت في العام ٢٠٢٣ حوالي ١٢١,٢ مليار دولار بنسبة ٩,٩٪ من تجارتها مع العالم. هذه النسبة لم تتغير تقريبا خلال العقود الستة من عمر تجارب التكامل الاقتصادي العربي. وبسبب سيطرة النفط والغاز على الصادرات العربية وارتفاع نسبة الغذاء في الواردات، فإن بيانات التجارة العربية تتأثر سنويا بالتغيرات الحادة في أسعار الطاقة والغذاء. وفي هذا السياق فإن قيمة التجارة السلعية للدول العربية هبطت في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٩,٣٪ (٢١٩٤ مقابل ٢٤١١ مليار دولار) بسبب تراجع أسعار النفط إلى ٨٣ دولارا دولار في المتوسط عام ٢٠٢٢ مقابل ١٠١ دولار عام ٢٠٢٢^(٢٣)، في حين انخفضت قيمة الواردات بنسبة طفيفة تقل عن نصف نقطة مئوية (٠,٤٪) بسبب القيود التي فرضها عدد من الدول على الواردات لتجنب مخاطر انخفاض عائدات التصدير على الموازنات الحكومية. وسجلت بيانات التجارة السلعية العربية المشتركة في العام ٢٠٢٣ انخفاضا بنسبة

٧,٩٪ عن العام السابق، وتراجعت نسبتها إلى إجمالي التجارة العربية. وعلى صعيد الهيكل السلعي للتجارة البينية فإن بيانات صندوق النقد العربي تظهر أن السلع الزراعية تأتي في مقدمة الصادرات بنسبة ٢٠,٧٪، في حين يسيطر الوقود والمعادن على الواردات بنسبة ٢٨,٥٪. وقد حققت التجارة السلعية البينية العربية نمواً بطيئاً خلال السنوات الأخيرة (بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٣) بنسبة ١,٨٪ سنوياً للصادرات و ٠,٩٪ سنوياً للواردات، كما تراجعت نسبة التجارة البينية من التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة نفسها من ١١,١٪ للصادرات إلى ٩,٩٪ ومن ١٣,٢٪ للواردات إلى ١٢,١٪. ويلاحظ كذلك في بيانات التجارة الإقليمية العربية (البينية) ارتفاع معدلات التركيز التجاري بين بلدين أو أكثر. فبالنسبة لمصر على سبيل المثال (٢٠٢٣) إتجه ما يقرب من ثلثي الصادرات الإقليمية إلى السعودية والسودان وليبيا والأردن والإمارات، بينما اتجهت نسبة ٨٢,٤٪ من صادرات تونس إلى الجزائر وليبيا والمغرب. وفيما يتعلق بتجارة الخدمات فإن نسبة مساهمة الدول العربية في تجارة الخدمات العالمية، وأهمها السياحة منخفضة، حيث بلغت حصتها من المدفوعات ٤,٤٪ عام ٢٠٢٣ مقابل ٥,٨٪ في عام ٢٠١٩، مع نصيب أقل في جانب المتحصلات بنسبة ٣,٨٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة كلها^(٣٤).

وإذا عقدنا مقارنة بين بيانات التجارة السلعية العربية في عام ٢٠٢٣ بما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً، فإننا نجد إن ترتيبات التكامل الاقتصادي المتعدد الأطراف والجماعي، وترتيبات التعاون الإقليمي مع المجموعات الاقتصادية العالمية خلال العقدتين الأخيرين أسهمت في إحداث تغييرات طفيفة على البصمة التجارية للدول العربية. في العام ٢٠٢٣ بلغت حصة الصادرات السلعية العربية ٥,٢٪ من الصادرات السلعية العالمية مقابل ٤٪ في العام ٢٠٠٣، أي بزيادة نسبتها ١,٢٪ خلال ٢٠ عاماً بمعدل نمو ٠,٠٦٪ نقطة مئوية سنوياً. في حين كانت نسبة الواردات السلعية عام ٢٠٢٣ حوالي ٤٪ من الواردات العالمية مقابل ٢,٥٪ عام ٢٠٠٣، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٠,٠٧٥ نقطة مئوية سنوياً. كذلك فإن ظاهرة التركيز الجغرافي في التجارة العربية البينية كانت واضحة أيضاً في بداية القرن الحالي، فكانت صادرات البحرين إلى السعودية تعادل ٥٨٪ من صادراتها إلى الدول العربية، وصادرات تونس إلى ليبيا

تعاادل ٥٨٪، وواردات السودان ومصر والأردن من السعودية تعادل على التوالي ٦٥٪ و ٥٢٪ و ٣٠٪ من وارداتها من الدول العربية. كذلك كان من الملاحظ على التركيب السلعي للصادرات العربية البينية ارتفاع نسبة التركيز السلعي من المواد الخام والوقود والأغذية والمشروبات بنسبة ٧٠,٤٪.

وباستثناء النفط والغاز، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أقل المناطق تكاملاً على المستوى العالمي والإقليمي في العام. فقد ظلت حصة المنطقة في إجمالي الصادرات العالمية من السلع غير النفطية أقل من ١٪ خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وأقل من ٢٪ على مدى العقد الماضي. وعلى الرغم من مضاعفة صادراتها من الخدمات، فقد انخفضت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إجمالي تجارة الخدمات بشكل حاد خلال ثمانينيات القرن العشرين وظلت راکدة منذ ذلك الحين عند مستوى يتراوح بين ٢ و ٣٪. ورغم الاتجاه التصاعدي، فإن التكامل داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفض أيضاً، وخاصة بالمقارنة بمناطق أخرى متوسطة ومرتفعة الدخل^(٢٥).

وعلى الرغم من أن تجارب التكامل الاقتصادي العربي انطلقت من المدخل التجاري، فإننا نشهد منذ عام ٢٠٢٢ تشكيل نموذج جديد للتكامل ينطلق من مدخل إنتاجي هو «الشراكة التكاملية الصناعية»^(٢٦) يضم عدداً من الدول النفطية (الإمارات وقطر والبحرين) وغير النفطية (مصر والمغرب والأردن) إضافة إلى دولة غير عربية من داخل الإقليم هي تركيا.

وتتضمن أهداف اتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية تأمين سلسلة التوريد والاكتفاء الذاتي، التوطين وتكامل سلاسل القيمة، إقامة وتنمية الصناعات المتكاملة ذات القيمة المضافة، تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وإتاحة المزيد من فرص العمل، والتزام طريق التنمية الاقتصادية المستدامة. وعلى صعيد القطاعات الإنتاجية المستهدفة فإنها تشمل الزراعة والغذاء والصناعات المرتبطة بها مثل الأسمدة، وصناعات الأدوية والأقمشة والملابس والتعدين والصناعات المعدنية والبتروكيماويات والبلاستيك^(٢٧).

الخلاصة

تبين مؤشرات التفاوت الشديد بين الدول العربية، والملامح الراهنة لنمط التنمية

أن محركات الطلب على التكامل الإقليمي لم تتوقف عن العمل، وأن ما تم تحقيقه على الصعيد الكمي والنوعي في تجربة أو تجارب التكامل الاقتصادي العربي لم يستجب بالقدر الكافي - كمياً ونوعياً - لاحتياجات الطلب، بما في ذلك في أفضل التجارب العربية وهي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نشأ عام ١٩٨١ ومن المقرر أن يدخل في العام الحالي مرحلة إتمام إقامة الاتحاد الجمركي أي بعد حوالي ربع قرن من إنشائه. ويعود القصور في تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى عوائق مادية وسياسية مثل وجود إسرائيل في قلب المنطقة، والتنافس الجيوسياسي بين الدول العربية نفسها، وبين القوى العالمية الرئيسية للسيطرة عليها، كما يعود إلى ضعف البنية الأساسية المادية والتكنولوجية و ضعف المبادلات التجارية البينية و التنافس في تكرار النموذج الصناعي بدلا من تنويع الإنتاج لغرض توسيع نطاق التبادل البيني و تيسير الانفتاح على العالم وتعقيد العلاقات البينية، كما احتلت الاتفاقيات التفضيلية مع الخارج موقع الأسبقية المتقدمة على التجارة البينية^(٢٨).

استنتاجات رئيسية

التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عملية شاملة ذات طابع اقتصادي تجاري أو مالي أو صناعي أو زراعي أو غير ذلك مما يدخل في حكم الإقتصاد، متعددة الأطراف، أي تضم أكثر من دولتين، وهو ما يميز العلاقات الإقليمية عن العلاقات الثنائية. تتفاعل في عملية التكامل أربعة مقومات أساسية هي الإرادة السياسية، والسوق، والمعرفة النظرية و العملية، والمؤسسات الإدارية فوق الوطنية. هذا التفاعل - يتم في و يتوقف على - حرية اقتصادية للسوق وحرية سياسية للمواطنين في الدول المتعاقدة.

توجد مداخل متعددة لتنفيذ عملية التكامل الإقليمي، لكنها غير منفصلة تماما عن بعضها البعض. ويحدد اختيار واحد من هذه المداخل جدول الأولويات بالنسبة للأطراف المتعاقدة. وتتمثل أهم المداخل في تحرير التجارة (المدخل التجاري) وتحرير انتقال عناصر الإنتاج (المدخل الإنتاجي) وتوفير مقومات السوق والبنية الأساسية للتكامل فيما بين الدول الأعضاء (المدخل التنموي الشامل). ويتم تفضيل

المدخل التجاري للتكامل بين الدول الصناعية التي تتمتع بمزايا حرية السوق الداخلي. أما المدخل الإنتاجي فيستخدم في تحقيق التكامل بين الدول النامية التي تتمتع بوجود صناعات أو قطاعات إنتاجية ناشئة، ويكون الغرض الأولي من التكامل الإنتاجي هو تعظيم العائد من تخصيص الموارد في سوق إقليمية واسعة. أما المدخل التنموي الشامل فإنه يكون أساس توفير المقومات الضرورية للتكامل الاقتصادي بين دول تفتقر إلى وجود سوق ناضجة للسلع والخدمات، ومؤسسات ذات كفاءة، وبنية أساسية تسهل التنقل والتواصل بين الدول الأعضاء.

ليس هناك ما يحول دون ابتكار توليفة من السياسات المشتقة من كل هذه المدخل وغيرها من أجل بناء التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق الأغراض المرجوة منه. وتقدم تجربة الاتحاد الأوروبي دروسا كثيرة يمكن الاستفادة منها في تصميم سلة من السياسات التي تجمع بين أكثر للتكامل الاقتصادي، فقد بدأت التجربة الأوروبية من المدخل الإنتاجي، لكنها عادت بعد سنوات إلى تقديم أولويات المدخل التجاري، ثم تقدمت بسرعة إلى ما هو أبعد مما جاء في نموذج جاكوب فايزر.

التجربة العربية في بناء نموذج للتكامل الإقليمي قادر على البقاء والنمو والديمومة أصيبت إصابات بالغة خلال العمل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك إلى أنها كانت مدفوعة بمحركات غير أصيلة، ولجأت بدون دراسة أو معرفة إلى نسخ هيكل التنظيم العالمي للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، لتقيم نمودجا عرضيا أو أفقيا فضفاضا للتكامل الإقليمي بدون أولويات محددة منذ البداية.

كذلك فإن بداية التجربة بينما كانت الدول العربية تسعى إلى تحقيق الاستقلال واختيار طريق للتنمية، جعل التكامل مهمة صعبة في غياب السوق الناضجة محليا وإقليميا، كما زادت الصعوبة بسبب توسع دور وسلطات الدولة الوطنية الجديدة ورغبة بعض الحكام العرب فرض سيطرتهم أو ممارسة نفوذهم على الدول الأخرى. واجهت تجربة التكامل الاقتصادي العربي منذ اليوم الأول عائقا ماديا كبيرا هو وجود دولة غربية في المنطقة، على أرض تقع في مفترق طرق الشمال والجنوب والشرق والغرب في داخل الإقليم نفسه. وكان من نتيجة وجود هذه الدولة قطع طرق الاتصال الإقليمية التقليدية بين مصر وفلسطين، اللتين كانتا من أكثر الأسواق

نشاطا وتفاعلا وترابطا وتطورا من الناحية الاقتصادية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الانقطاع في طرق المواصلات إلى تدهور شديد في البنية الأساسية الإقليمية الداعمة لعملية التكامل مثل الطرق البرية و السكك الحديدية. وربما كان ذلك واحدا من العوامل التي أضعفت تيار التدفق الإقليمي للسلع والخدمات عبر الحدود. ولا يبدو أن الدول العربية فعلت الكثير لتقليل التأثير السلبي لوجود إسرائيل كعائق مادي ضد التكامل «العربي».

توقف مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية عند بوابة المدخل التجاري، وحقق بعضا من النجاح في زيادة حجم التجارة المتبادلة بينها، لكنه لم يغير تقريبا الوزن النسبي للتجارة الإقليمية في إجمالي التجارة للدول العربية، ولا في نسبة التجارة العربية من التجارة العالمية. الأسوأ من ذلك أن الدول العربية رغم الاتفاق على جداول لتخفيض الرسوم الجمركية على مجموعات من البضائع المتنوعة، لجأت إلى تقليل أثر تلك التخفيضات من خلال تفعيل ثلاثة أدوات؛ قواعد المنشأ والقوائم السلبية والقيود غير التجارية.

عدم صلاحية المدخل التجاري وحده لأن الدول العربية بعد ستة عقود من تجربة التكامل عبر هذا المدخل لم تتمكن حتى الآن من إقامة منطقة تجارة حرة جماعية. هذا يؤكد أهمية المدخل الإنتاجي على أساس حرية السوق وتبني سياسة زراعية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي، وسياسة طاقة مشتركة للنجاح معا في الانتقال من عصر الطاقة التقليدية إلى عصر النمو الأخضر، وسياسة صناعية مشتركة لإقامة اقتصاد حديث ومتنوع قادر على المنافسة عالميا ورفع نسبة مساهمة الدول العربية في التجارة العالمية وفي نسبة تجارة السلع المصنوعة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تجربة التكامل الإقليمي بين الدول العربية كانت وما تزال في جوهرها تجربة «حمائية». هذا الطابع الحمائي غير الليبرالي يعكس ضيق نطاق حرية السوق والحريات بشكل عام، بسبب ميل الدولة إلى التدخل الشديد في كل شيء. ورغم أن الهدف من الحماية التجارية هو تأمين نمو الصناعات والقطاعات الإنتاجية الوطنية، فإنها لم تحقق ذلك حيث ظلت هياكل الإنتاج في الدول العربية تعاني

من الضعف والتشوّهات وعدم التنوع وفقدان روابط الاتصال حتى في الداخل، مما أدى إلى فقر حاد في القدرة على بناء سلاسل محلية أو إقليمية للإمدادات. كذلك فإن الدول العربية لم تهتم الاهتمام الكافي بتكوين رؤية مشتركة لكيفية إدارة العلاقات الاقتصادية مع الدول غير العربية داخل الإقليم. ومن الغريب أن هذا الوضع ظل مستمرا على الرغم من أن الدول الأخرى كانت كل منها تطور رؤيتها الخاصة بكيفية تنظيم وإدارة العلاقات مع الدول العربية والإقليم ككل على أساس مصالحها الخاصة، مستهدفة ضمانها وتطويرها إلى أقصى حد ممكن. ونتيجة لذلك فإن ما نراه الآن على خريطة التكامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يعكس المصالح المشتركة للدول العربية بقدر ما يعكس مصالح الدول غير العربية (إسرائيل وتركيا وإيران). البديل لذلك ليس اشعال عداوات جديدة، ولكن تطوير رؤية عربية ناضجة تعبر عن المصالح المشتركة في التعايش بين شعوب المنطقة بلا عداوات قومية أو أيديولوجية.

وإلى جانب فقر السوق، ونقص البنية الأساسية الإقليمية، وضعف هياكل الإنتاج، والنزعة التجارية الحمائية فإن تجربة أو تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية تعاني من التشوّهات المعرفية، وغلبة المصالح السياسية الوطنية، واتساع نطاق دور الدولة، وهي جميعا من العوامل ذات التأثير السلبي على مشروع التكامل الإقليمي بين الدول العربية. الطريق للأمام يتطلب التغلب على هذه العوامل السلبية جميعا من أجل إقامة نموذج للتكامل الاقتصادي الإقليمي خال من الضعف والتشوّهات.

هوامش

١- تم نشر كتاب «الاتحاد الجمركي» لجاكوب فاينز لأول مرة في عام ١٩٥٠ من قبل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. وهو يضع الإطار للنقاش المعاصر حول فوائد أو عدم فوائد اتفاقيات التجارة التفضيلية مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. قام فاينز بتطوير مفهوم «خلق التجارة» و «تحويل التجارة» في هذا الكتاب وهو ما يعتبر إضافة أصيلة في تحليل السياسات العالمية للاتفاقيات التجارية.

٢- قدمت الدكتور كريستينا جيه شنيدر أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، في هذه الدراسة تحليلًا مهمًا لتأثير عملية اتخاذ القرار في مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي، وتأثير مدى كفاءة المؤسسات في المراحل المختلفة لتطور المشروع، والتداعيات الإقليمية لها. وتسهم الدراسة في فهم أثر الدور المؤسسي وتداعياته. راجع:

Christina J. Schneider, (May 2017),: "The Political Economy of Regional Integration", Annual Review of Political Science, Vol.20, pp. 229 – 248

٣- مزيد من التفاصيل عن دور الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وكيفية تطور مشروع الاندماج الاقتصادي الأوروبي:

https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/history-eu/194559-/schuman-declaration-may-1950_

٤- في أهمية الدور الاقتصادي للتكامل الإقليمي والوفورات الاقتصادية الناتجة عن اتساع حجم السوق إنظر :

Larsen, Finn, (ed.), (2012), : Designing The European UNION: From Paris to Lisbon. Belgrave Studies in European Union Politics. (<https://link.springer.com/chapter/10.10579780230367579/>)

Tien Hung, G. Nguyen, (1968), : Economies of Scale and Economic Integration (IMF). p.38

<https://www.elibrary.imf.org/view/journals/022002/0005/article-A008-en.xml>

(٥) يمكن معالجة التباين في توزيع عائد الاندماج الاقتصادي عن طريق ابتكار صناديق للتعويض المتبادل أو سياسات لتنمية المناطق الأقل تقدماً داخل منطقة الاندماج ككل. ويتضمن مشروع الاندماج الاقتصادي الأوروبي ذخيرة من التجارب في هذا السياق خصوصاً بعد انضمام دول زراعية أقل تقدماً من شرق أوروبا، إضافة إلى صناديق تنمية المناطق الفقيرة في الدول المتقدمة.

(٦) تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد-٢٠١٣) بعنوان «التجارة داخل أفريقيا: إطلاق العنان لديناميكية القطاع الخاص». يمكن مطالعة النص الكامل لتقرير أونكتاد على الرابط التالي:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/aldcafrica2013_en.pdf

وفي تقييم تجربة التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي إنظر:

Soderbaum, Fredrik, (2004): The Political Economy of Regionalism: The Case of Southern Africa. Belgrave Mackmillan. New York.

(٧) استراتيجية التنمية العشرية ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ لدول مجموعة SADC من أجل بناء مستقبل مشترك والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المبنية على رؤية استراتيجية للمجموعة تصل إلى عام ٢٠٥٠. يمكن الاطلاع

على تفاصيل الوثيقة على الرابط التالي:

file:///D:/2025/GVC%20References/SADC%20Regional_Indicative_Strategic_Development_Plan.

pdf

(٨) تم توقيع اتفاق بلازا عام ١٩٨٥ بين الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الصناعية الخمس) لتنسيق السياسات الرامية إلى خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني والمارك الألماني بهدف تقليص العجز التجاري للولايات المتحدة بجعل صادراتها أرخص مع تخفيض قيمة الدولار، وجعل تكلفة الصادرات اليابانية والألمانية أعلى. وقد حقق الاتفاق أهدافه بتخفيض قيمة الدولار بما يصل إلى ٤٠٪ لكن الاتفاقية تمت مراجعتها لعد ذلك للحد من تدهور قيمة الدولار.

(٩) كانت عملية نقل جزء من عمليات إنتاج الشركات اليابانية إلى الخارج تعكس شدة تأثير محركات الاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين ذوي القدرة التصديرية العالية. إنظر:

(Tamim Bayoumi & Gabrielle, Aug.1997, Japanese Foreign Investment and Regional Trade. IMF WP/97103/. p.28

(١٠) البنك الدولي - جداول النمو العالمي (data.worldbank.org)

(١١) راجع: بول أنترياس Pol Antras في دراسته الرائدة بشأن مفهوم سلاسل القيمة Global Value Chains (ورقة خلفية لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ٢٠٢٠)، ونشرها المكتب الأمريكي للبحوث الإقتصادية :NBER

Antràs, Pol, "Conceptual Aspects of Global Value Chains" (2019), NBER, Working Paper 26539, Dec. 2019

وقدم أنترياس في هذه الورقة نظرة عامة على بعض الجوانب المفاهيمية الرئيسية المرتبطة بظهور سلاسل القيمة العالمية. كما أسهم في صياغة عدد من التفسيرات والتعريفات لما يستلزمه الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية. وقد نشرت الدراسة عدة مؤسسات منها جامعة هارفارد والبنك الدولي. وقد اعتمد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم على الدراسة كورقة عمل خلفية للتقرير:

World Bank, Policy Research Paper 0114. Jan. 2020

(١٢) المرجع السابق ص.٥

(١٣) المرجع السابق ص.٦

(١٤) ألونسو دي جورتاري، ٢٠١٩: ورقة عمل، المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية رقم ٢٥٨٦٨ - مايو ٢٠١٩

De Gortari, Alonso. (2019), Disentangling Global Value Chains, Working Paper 25868, National Bureau of Economic Research. <http://www.nber.org/papers/w25868.pp.616->

الوسيلة التي اعتمد عليها جورتاري لحساب نسبة القيمة المضافة للدولة في سلاسل القيمة العالمية تظهر أهمية استخدام جداول بيانات المدخلات - المخرجات في العالم World Input - Output Database - WIOD في حساب تدفقات سلاسل القيمة العالمية بين البلدان المختلفة الداخلة في سلسلة من السلاسل، ومن ثم درجة الاندماج الاقتصادي بين تلك البلدان. وفي هذا السياق أيضا فإن تحليل التجارة الخارجية من خلال سلاسل الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي يعتمد على جداول المدخلات والمخرجات عبر الحدود ولا يقتصر على بيانات الصادرات والواردات. إنظر

(١٥) راجع دراسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في موضوع سلاسل القيمة الصناعية العالمية

ومنها:

UNIDO, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South East and South Asia. Vienna. pp 5051-

(١٦) المرجع السابق ص. ٥٤

(١٧) دي جورتاري ، مرجع سابق ص- ٢٢-٢٩

(١٨) المرجع السابق

(١٩) حلقة نقاشية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية حول تقرير سلاسل القيمة في العالم لعام ٢٠٢١ International Growth Centre ٢٠٢١ An in-depth look at the GVC Development Report صدره منظمة التجارة العالمية.

London School of Economics and Political Science Sir Arthur Lewis Building (SAL), Houghton Street London WC2A 2AE, United Kingdom

<https://www.theigc.org/blogs/public-policy-considerations-climbing-global-value-chains-asia#:~:text=The%20first%20consideration%20for%20climbing%20global%20value,different%20upgrading%20journeys%20through%20the%20value%20chain>

وانظر أيضا تقرير عام ٢٠٢٣ لمنظمة التجارة العالمية عن تطور المعاملات التجارية في إطار سلاسل القيمة العالمية.

Global Value Chains Development Report 2023: Resilient and Sustainable GVC's in Turbulent Times

(٢٠) قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عددا من الدراسات المهمة في تأثير سلاسل القيمة على خريطة التوطن الصناعي في العالم. كما أسهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعدد من الدراسات وأوراق العمل منها ورقة عن مساهمة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية وتأثير ذلك على التجارة العالمية والسياسات التجارية. إنظر:

Kowalski, P. et al. (2015), "Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies", OECD Trade Policy Papers, No. 179 <http://dx.doi.org/10.1787/>

و في تحليل انتقال رؤوس الأموال و دور اليابان في إعادة التوطن الصناعي إنظر :

KHOI, Nguyen Viet, (2014) "The Strategic Role of Asian Countries in the Global Value Chain" على الرابط التالي: www.i-house.or.jp

(٢١) نشأ المجلس الاقتصادي العربي وفقا لنص المادة الثامنة من مواد معاهدة الدفاع العربي المشترك (١٣ أبريل ١٩٥٠) بدون أن تكون هناك دراسات مسبقة لجدوى الترتيبات الإدارية أو الاقتصادية لإقامة التكامل الاقتصادي. ثم جاء بعد ذلك قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ٣ يونيو ١٩٥٧ على أساس اتفاقية لم تنضم إليها دولة عربية واحدة من منطقة الخليج النفطية (يضم المجلس الأردن والسودان وسوريا وفلسطين وجزر القمر وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن والصومال). وبعد إنشاء المجلس الاقتصادي انتظرت الدول العربية لما يزيد على ٣٠ عاما حتى تتوصل إلى اتفاقية جماعية لتيسير وتنمية التبادل التجاري (٢٧ فبراير ١٩٨١). و تشمل منظمات وهيكل العمل العربي الجماعي في المجال الاقتصادي حسب تاريخ تأسيسها ما يلي: المجلس

الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٠ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٦٨ - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ١٩٦٨ - منظمة العمل العربية ١٩٦٥ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٠ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٧٠ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ١٩٧٣ - صندوق النقد العربي ١٩٧٥ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ١٩٦٧ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ١٩٧٨ - إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ١٩٨١ «دخلت حيز التنفيذ في العام التالي، وتهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وصولاً إلى تحقيق اتحاد اقتصادي - الهيئة العربية للطاقة الذرية ١٩٨٢. (٢٢) إنضمت قطر وتركيا إلى إتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية في ٩ فبراير ٢٠٢٥

(٢٣) ٢٠٢٤.eia.gov Ja

(٢٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤، صندوق النقد العربي- أبوظبي، ٢٠٢٤. ص. ٢٠١-٢٠٨.

(٢٥) تقرير للبنك الدولي عن الاندماج الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Rouis, Mustapha. Tabor Steven R.,: Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa: Beyond Trade Reform, World Bank, 2013. P.100

<https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/a763a4ec-f08d-5686-a0a7-22992cfa2188>

(٢٦) تم توقيع إتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية في الإمارات في ٢٩ مايو ٢٠٢٢، أي بعد ما يقرب من عامين من توقيع ما اطلق عليه «إتفاقيات إبراهيم» بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين وانضمت اليها لاحقا المغرب والسودان.

(27) <https://www.moic.gov.bh/ar/node/5239>

(٢٨) إستخدمت الدول العربية على نطاق واسع ثلاثة أسلحة رئيسية لتقييد التجارة البينية بزعم حماية صناعاتها المحلية، حتى في ظل إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. هذه الأسلحة هي القوائم السلبية وقواعد المنشأ والقيود غير التجارية الفنية والبيئية وغيرها.